

في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٧١ إلى ١٩٣ مليون ليرة اسرائيلية في الفترة الماثلة من العام الماضي . وهذا ، بينما يبحث المستثمرون عن أكثر المجالات أدرارا للربح ، يبقى على الحكومة ان توظف اموالها في المناطق ذات الاولوية الاولى في التنمية ، مثل النقب والجليل الاعلى ، وهذه التوظيفات تنتهي عادة بنتائج مدمرة . مثال ذلك الخسائر التي لحقت بشركتين حكوميتين في النقب حيث خسرت شركة عراد للكيمياويات ٩٠ مليون ليرة وشركة ارون للفوسفات ٧٠ مليون ليرة اسرائيلية(٥) .

الى جانب الاهمية التي يتمتع بها الاستثمار الخاص ، ادت حاجة اسرائيل المتزايدة الى المساعدات من العالم الرأسمالي ، الى دفع البلاد بعيدا عن الاقتصاد الاشتراكي . ومن الادلة على ذلك انخفاض دور المصالح الاقتصادية شبه الحكومية التي يسيطر عليها الهستدروت . فبين عامي ٦٦ و ١٩٧٠ انخفض نصيب مشروعات الهستدروت في صافي الانتاج المحلي من ٢١٤ ٪ الى ١٨٩ ٪ . وفي بعض القطاعات كان الانخفاض على النحو التالي : في الصناعة من ١٩٥ ٪ الى ١٦٤ ٪ ، في البناء من ٢٨٩ ٪ الى ٢٢٤ ٪ وفي النقل من ٢٤٥ ٪ الى ٢٠٧ ٪ (٦) . من الصعب تحديد نصيب القطاع العام في الانتاج الكلي وذلك لان الدولة تدخل طرفا في ملكية عدد كبير من الشركات الخاصة . ولكن التغييرات التي حدثت مؤخرا في ملكية عدد من المشروعات الرئيسية والتي يمكن تسميتها باعمدة الاقتصاد الاسرائيلي ، تؤكد ان ملكية الدولة وسيطرتها في الاقتصاد تتناقص باستمرار . من هذه الشركات مصفاة النفط في حيفا وشركة تسييم للملاحة البحرية ، وكلاهما اشترتهما الحكومة في الخمسينات عندما كانت اسرائيل اقرب الى كونها دولة اشتراكية . وقد قامت الدولة في عام ١٩٧٠ ببيع ٢٦ ٪ من المصفاة و ٥٠ ٪ من شركة تسييم الى شركة اسرائيل كوربوريشن التي يملك الاجانب معظم أسهمها . واثار بيع شركة التكرير ضخمة في الاوساط التجارية الاسرائيلية . ولم تكن هذه الضجة لان الحكومة ضمنت « لاسرائيل كوربوريشن » ربحا بعد دفع الضريبة قدره ١٠ ٪ واعطتها سلطة الفيتو ، وانها ايضا لان ثلث رأسمال الشركة لا يخص مستثمرين يهود بل اناسا هم اكره الناس بالنسبة لجميع اليهود ، اي يخص مستثمرين المان . لم تبال الحكومة بهذه الضجة على أي حال ، بل وسمحت في العام الماضي لاسرائيل كوربوريشن ، بأن تزيد حصتها في مصفاة حيفا الى ٥٠ ٪ (٧) . ولقد حدثت تغييرات مشابهة في القطاع المصرفي . فبنك الانماء الصناعي ، وهو المحرك الرئيسي للصناعة الاسرائيلية ، قد وقع تدريجيا بيد المستثمرين الاجانب . ففي عام ١٩٥٨ أسهمت الحكومة بمقدار ٩٣ ٪ من رأسماله ، لكن حصتها انخفضت الى ٥٤ ٪ عام ١٩٦٧ اما اصواتها ، فيه فانخفضت الى ٢٦ ٪ (٨) . بالاضافة لذلك سمحت الحكومة في العام الماضي بافتتاح بنك اجنبي جديد ، هو بنك « فيرست انترنشنال بنك اوف اسرائيل » مما يلحق الضرر بالبنوك الاسرائيلية الثلاثة الكبرى الموجودة منذ وقت طويل . وكما حدث بالنسبة لعملية المصفاة كان منح الامتياز للبنك الجديد مثار انتقاد واسع للحكومة الاسرائيلية ، خاصة وان مالكي اسهم البنك الرئيسيين غير يهود . ومن المشروعات العامة او شبه العامة الهامة الاخرى التي بيعت كليا او جزئيا منذ ١٩٦٦ ، شركة باز للنفط ، ستيل سيتسي (مدينة الفولاذ) في عكا ، خط انابيب ايلات - عسقلان ، وشركة راسكو للبناء . بل انه جرى مؤخرا اعادة تنظيم الوكالة اليهودية لكي يصبح للمبترعين الاجانب اشراق اكبر على عملية صرف الاموال في الوكالة(٩) . لم تقتصر المسألة على التضحية بالاشتراكية باعتبار اسرائيل المتزايد على الرأسماليين الاجانب . ذلك انه مع السير باتجاه بنية رأسمالية للاقتصاد ، كانت اسرائيل تتحول تدريجيا الى ضحية للاستعمار الجديد . يود الاسرائيليون ان يعتقدوا بأن يكون العكس هو الحاصل ، اذ ان ازدياد دور الاجانب